



كلمة معالي وزيرة الاقتصاد امام رجال الاعمال الجزائريين



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني والوفد المرافق لي ان نلتقي بكم في بلدكم العزيز الذي يفتخر به كل العرب ويقف لشعبه اجلالا و اكبارا لنضاله المشرف واستعادته لحريته ومجده .

الحضور الكرام

ان العلاقات المتميزة بين بلدينا والتي حرص صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة وأخيه فخامة الرئيس عبد العزيز بو تفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية على توطيدها , مدعوة الى ان تنتقل الى شراكة استراتيجية كاملة , تعزز من الروابط الاخوية بين البلدين لما فيه خير شعبيهما .

الحضور الكرام

أنها مناسبة جيدة لالتقاء الأشقاء من رجال الاعمال الجزائريين بنظرائهم الاماراتيين , للتباحث في تعزيز العمل المشترك وبحث الفرص الاستثمارية المتاحة بين البلدين , حيث انهما يرتبطان باتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني منذ العام 1986 , والتي تؤكد على تطوير التعاون الاقتصادي بينهما .

كما ان هناك لجنة مشتركة بين البلدين منذ العام 1984 , حيث تم الاتفاق على توسيع التبادل التجاري بين البلدين وانشاء مركز تجارى جزائري دائم فى دولة الامارات والمشاركة المتبادلة فى المعارض التى تقام فى كلا البلدين وكذلك امكانية اقامة مشاريع مشتركة .



اننا ننظر من خلال ذلك الى توسيع افاق التعاون بيننا لنتقى الى اقامة شراكة اقتصادية كاملة بيننا , عن طريق التعاون والتنسيق بين اصحاب المصالح ورجال الاعمال من الطرفين وذلك من خلال اقامة مشاريع مشتركة والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الدولة الى المستثمرين , فقد عمدت دولة الامارات الى سلسلة من التشريعات الاقتصادية الداعمة والاجراءات المبسطة لتسيير عمل القطاع الخاص بانسيابية دون عقبات . ووفرت بيئة استثمارية جاذبة جعلها مركز استقطاب عالمي للشركات الكبرى والمؤسسات العالمية المختلفة .

واود هنا ان استعرض لكم بعض اهم مقومات الاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة , لتكونوا على بينة منها :

- **الاعفاء الكامل من ضريبة الدخل** على مستوى الافراد والشركات مع حرية تحويل راس المال والارباح دون قيود وعوائق.

- **رسوم جمركية لا تتعدى 5 %** واعفاء كامل من تلك الرسوم على كافة السلع الغذائية والسلع الراسمالية والوسيلة التي تدخل في الصناعة الانتاجية.

- **الموقع الجغرافي المتميز** حيث يعتبر موقع دولة الامارات العربية المتحدة موقعا ستراتيجيا يتوسط منطقة جنوب شرق اسيا و الشرق الاوسط وافريقيا وبذلك فهي افضل نقطة توصل مناطق العالم ببعضها , وهذا الموقع الجغرافي ينعكس ايجابيا على القدرة التسويقية للدولة سواء لما ينتج فيها او ما ينقل منها عبر تجارة اعادة التصدير الى دول العالم المختلفة .

- **تبنى سياسة الاقتصاد الحر و تشجيع رأس المال الخاص في الاستثمار في مختلف الانشطة الاقتصادية الخدمية والانتاجية ودعمه بالتشريعات والقوانين التي تضمن حقوقه.**

- **استقرار سياسي وامنى تام مع حرية الحركة والانتقال داخل الدولة وخارجها.**

- **بنية اساسية وفق ارقى المواصفات العالمية واعلى مستويات التقنية الحديثة** حيث ان هناك ستة موانئ بحرية دولية تستقبل السفن العملاقة باختلاف حمولتها تنتظرها



- وجود مناطق حرة يمكن اقامة وتملك المشاريع فيها بنسبة 100% والاستفادة من التسهيلات والخدمات المقدمة كما وضعت لها اجراءات ميسرة ومشجعة..

- وجود سوق رسمية للاوراق المالية تتداول فيها الاسهم وترتبط بشبكة الكترونية حديثة داخلية وخارجية.

- استكمال التشريعات الاقتصادية التي تحفظ حقوق المستثمرين وتنظم الحياة الاقتصادية فى الدولة وتدعم القطاع الخاص وتوفر له الحماية والضمانات الكاملة .

- شبكة واسعة من البنوك الوطنية و الدولية ذات السمعة الجيدة والتعامل الحر السريع اضافة الى مكاتب تمثيل لها ومؤسسات مالية اخرى تعمل وفق نظام متكامل بدعم و اشراف البنك المركزى ..

- قطاع خدمى متطور حيث هناك خدمات صحية ومراكز طبية عالمية و خدمات تعليمية وجامعات مهنية ومراكز تدريب عالمية اضافة الى المدارس الخاصة بالجاليات المختلفة المتواجدة على ارض الدولة بما يحقق متطلباتها ومتطلبات ابنائها..

- خدمات سياحية وترفيهية حيث المراكز السياحية و التجارية و العاب رياضية مختلفة وخدمات فندقية عالمية عالية المستوى .

ان الاستفادة من هذه الميزات المتاحة يرافقها اقتصاد قوى متين قائم على الانفتاح وذو اداء جيد يعتبر من الامور المشجعة والمحفزة , حيث نستطيع ان نقول بكل ثقة واطمئنان بانه على الرغم من الازمات والضغوط التي تشهدها العالم مؤخرا فان اداء اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة يعتبر اداء جيدا و متطورا .

فقد حقق اقتصادنا نموا مضطربا فى الناتج المحلى الاجمالى بلغ حوالى 131,8 مليار دولار فى العام 2005 كما بلغ معدل نصيب الفرد منه حوالى 30,4 الف دولار



كما ان القطاعات غير النفطية اصبحت مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى كبيرة جدا حيث يساهم القطاع النفطى بحدود 33 % فقط من الناتج المحلى الاجمالى مما يدل على سلامة حركة الاقتصاد الوطنى فى انتهاجه لسياسة تنويع مصادر الدخل .

كما بلغ اجمالى تكوين راس المال الثابت (الاستثمار) 28,3 مليار دولار فى العام 2005 وقد شكل الاستثمار الخاص نسبة 47 % من الاستثمار الكلى.

الحضور الكرام

ان دولتنا تبنت منذ البداية سياسة الاقتصاد الحر, و دعمت القطاع الخاص بمختلف انشطته الانتاجية والخدمية ومنحته التسهيلات اللازمة , كما اصدرت التشريعات الاقتصادية بما يعزز دوره فى الحياة الاقتصادية لذلك كان اصرارنا على فتح افق واسعة للعلاقات الاقتصادية بيننا والارتقاء بها الى مستوى الشراكة الكاملة. لان هناك مجال كبير وواسع لاقامة مشاريع مشتركة

ان مجال الشراكة الاقتصادية المنشودة تستند على ان هناك قطاعات واسعة فى دولة الامارات العربية المتحدة تشهد تطورا سريعا كالتجارة الالكترونية وتقنية المعلومات ونقل التكنولوجيا الحديثة اضافة الى الفرص الاستثمارية الواعدة فى القطاعات الاقتصادية التقليدية كالصناعة والزراعة والمواصلات والبناء والتشييد .

اما بالنسبة للفرص الاستثمارية المتاحة فى الدولة فيمكن ايجازها بما يلى:-

- **المشاريع التى تعتمد على الطاقة** كعامل رئيسى وذلك لتوفرها بشكل يفي بحاجة كافة المشاريع ذات العلاقة وبكلفة منخفضة.

- **الصناعات البتروكيمياوية والغاز** , حيث ان الدولة تملك اكبر مخزون احتياطي منهما , وقد دلت التجارب على نجاح مثل تلك المشاريع , ولعل مشروع بروج المشترك بين شركة نفط ابوظبى الوطنية (ادنوك) وشركة بورياليس الدانماركية الذى يهدف الى بناء مجمع فى منطقة الرويس فى اماره ابوظبى لانتاج 600 الف طن من الاثيلين و 225 الف طن من البولى اثلين بكلفة مليار دولار وكذلك مشروع الدولفين لنقل الغاز لدول



- مشاريع **الصناعات الغذائية** , تعليب الأسماك , تعليب الخضروات و الفواكه , انتاج العصائر المختلفة , صناعة الالبان , تعليب التمور , ---الخ

- مشاريع **الصناعات البحرية** كصناعة السفن والقوارب واليخوت والادوات المتعلقة بالصيد البحرى .

- **المشاريع التى تعتمد على التكنولوجيا** وتجلب معها التقنيات الحديثة ونقل المعرفة الجديدة للسوق المحلية وكذلك المشاريع المعتمدة على نظم المعلومات المتطورة .

- **انتاج المعدات الطبية والدوائية** بما يلبى احتياجات المستشفيات والمراكز الطبية وتغطية السوق الاقليمية والعالمية .

- **الصناعات التعدينية** وما تتطلبه من مسوحات فنية يعتبرها العديد من الاقتصاديين من الفرص الواعدة حيث الاستفادة من معادن النحاس والرصاص .

- **مشاريع صناعية احلالية وذات طاقة تصديرية** للاسواق الخارجية كالسيراميك والاسمدة والملابس الجاهزة حيث اثبتت بعض الصناعات فى الدولة قدرتها التنافسية الفائقة لمثيلاتها فى الاسواق الخارجية كصناعة الاسمنت وصناعة الالمنيوم والزيوت .

- **المشاريع المتعلقة بقطاع السياحة** من فنادق ومنتجات ومراكز تجارية ومراكز ترفيهية مختلفة والعباب رياضية محلية وعالمية , حيث ان السياحة فى الدولة باتت مهمة ورائجة جدا بفعل المؤتمرات والمهرجانات والمعارض النوعية المتخصصة التى تقام على مرور السنة. **فقد توقع المجلس العالمى للسياحة** والسفر للعام 2006 أن يدر النشاط الاقتصادى الاجمالى لقطاع السياحة فى دولة الامارات ما قيمته 26,3 مليار دولار, وأن ينمو هذا القطاع الى نحو 46,5 مليار دولار فى العام 2016 .

ان فرص الاستثمار ابيها الاشقاء لا تقتصر على ما ذكرناه فقط بل ان هناك مجالات اخرى عديدة جدا فقد تم انشاء مدنا استثمارية متخصصة فى عدد من الامارات مزودة بكافة الخدمات المطلوبة , كمدينة الانترنت والمدينة الطبية ومدينة الاعلام وقرية



كذلك , ندعو الشركات الاماراتية ورجال الاعمال فى ان يطلعوا على الفرص الاستثمارية المتاحة فى الجزائر لاقامة مشاريع مشتركة مع نظرائهم من رجال الاعمال الجزائريين , لتكون الشراكة التى نطمح اليها شراكة تعم من خلالها الخير على البلدين .

الحضور الكرام

اما بالنسبة لعلاقات التبادل التجارى بين بلدينا فهى فى تطور مستمر حيث بلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين فى العام 2005 حوالى 764 مليون دولار شكلت تجارة اعادة التصدير الى الجزائر حوالى 99 % , ونحن ندعو السوق الجزائرية الى الاستفادة ايضا من المنتجات الاماراتية التى اصبح العديد منها يضاهى نظيراتها الاجنبية كالالمنيوم و المنتجات البتروكيماوية و الاسمدة (اليوريا) وصناعات مختلفة اخرى, كما نامل ان تشهد الاسواق الاماراتية سلعا جزائرية وذلك عن طريق التعريف بها , من خلال اقامة المعارض النوعية المتخصصة فى كلا البلدين .

وختاما , نامل ان تتحقق رؤيتنا لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين بلدينا , املين للقائنا هذا التوفيق والنجاح .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته